القانون المالي للوحدات الإدارية تسبب بتراجع كبير في المشاريع العمرانية

محافظ حلب لـ«الوطن»: تراجع إيرادات الخزينة من ٥٠ - ٧٥ بالمئة من رسوم رخص البناء

نقترح إعادة تقييم أسعار الشوارع وفق القيمة الرائجة لجهة التراخيص وتسوية المخالفات وبنسبة ٥٠ بالمئة

انخفاض عدد الرخص من ٢٢٢ رخصة في العام الماضي إلى ١٧ رخصة العام الحالي

محمود الصالح

كشف محافظ حلب حسين دياب عن تراجع المشاريع العمرانية في محافظة حلب نتيجة تطبيق القانون المالي للوحدات الإدارية رقم ٣٧.

وأكد دياب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن القانون المالي الجديد كان له أثر واضح على تراجع المشاريع العمرانية لأن الرسوم المحددة بموجبه شكلت عبئاً ثقيلاً على أطراف المعادلة.. خصوصاً الاعتماد على تقديرات البيوع العقارية.

وبين المحافظ أن عدد الرخص التي تم منحها عام ٢٠٢١ بلغ /٢٢٢/ رخصة متنوعة، في وقت تراجع عدد الرخص الممنوحة خلال العام الحالي حيث تم منح /١٧/ رخصة حتى الآن ضمن مدينة حلب، وهو ما يدل على تراجع أعداد الرخص بسبب ارتفاع الرسوم.

وحول جواز تطبيق القانون بأثر رجعي على الطلبات المقدمة قبل صدور القانون وفقاً للنسب المحددة في تعليماته التنفيذية، يرى المحافظ أنه لا يجوز تطبيق القانون بأثر رجعي على الرخص المسجلة والممنوحة قبل تبليغ الوحدة الإدارية بالقانون، أما عن تقدير الأسعار

الرائجة للمشاريع قيد الإنشاء في المناطق الفارهة في حلب فيراه أنه قريب من الواقع من حيث تقدير القيمة المالية، أما انعكاسه على المرسوم فيعتقد أنه مبالغ فيه.

ويرى المحافظ أنه من المهم جداً تقديم التسهيلات للمشاريع العمرانية في مرحلة إعادة الإعمار، لمساعدة الناس على إعادة البناء، وقيام مشاريع عمرانية جديدة وتطوير البنية العمرانية في البلاد، وأضاف: بالنسبة لدور القانون الجديد في سوق العقارات، إن القانون المالي الجديد أسهم بتراجع سوق العقارات والإعمار، خصوصاً في ظل الظروف المعيشية ونقص السيولة النقدية لدى المقاولين والمواطنين على حد سواء إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية وخصوصاً مواد البناء والنقل.

وحول ورود شكاوي من المواطنين جراء تطبيق هذا القانون أكد دياب أنه تم تقديم شكاوى شفهية غير مسجلة خطياً، وتم التعامل معها باستصدار بعض القرارات التي تم بموجبها تعديل عوامل التثقيل في حساب الغرامات لجهة تسوية المخالفات وتخفيض رسوم التراخيص لبعض رخص الإنشاءات البسيطة، ورخص الأضرار (وهي رخص إعادة الإعمار نتيجة الأعمال الإرهابية) وليس ترخيص البناء الجديدة.

وعن وجود تقديرات في المحافظة عن الخسائر التي تكبدتها الخزينة العامة نتيجة تطبيق هذا القانون أجاب المحافظ إنه لا تقديرات محددة عن الخسائر المترتبة نتيجة توقف الأعمال في المشاريع على المقاولين وأصحاب المهن، لكن بشكل عام هناك إحجام من المقاولين وتجار البناء عن التراخيص الجديدة، وهناك محاولات للبناء بشكل مخالف من دون ترخيص، ويتم التعامل مع هذه الحالات وفق القوانين والأنظمة النافذة إضافة إلى وجود ركود عام في سوق العقارات بالمدينة.

وقال: لعل إحجام المقاولين والشركات عن العمل بسبب زيادة الرسوم قد ساهم بتراجع الإيرادات إلى خزينة الدولة بنسبة تتراوح بين ٥٠ بالمئة إلى ٧٥ بالمئة، وذلك فيما يخص واردات التراخيص في مجلس مدينة حلب.

وعن المقترحات التي يراها ضرورية في هذا الجانب قال دياب: نقترح إعادة تقييم أسعار الشوارع من الوحدات الإدارية لجهة التراخيص وتسوية المخالفات مع الأخذ بالحسبان القيم الرائجة أثناء التقييم أو رسوم التراخيص بنسبة ٥٠ بالمئة في حال قام المقاول أو المواطن بالدفع خلال سبعة أيام، ومن المهم أيضاً إعادة النظر في القانون من حيث رسوم البناء والقيم المفروضة نتيجة فرض رسم مقابل التحسين مع إعادة التقييم إلى الوحدات الإدارية فقط والتنسيق مع الجهات العامة لتأمين المواد الأساسية للبناء بأسعار مناسبة.

• أرشيف

أهالي حمص يناشدون بقمع ظاهرة إطلاق النار العشوائي

مدير صحة حمص لـ«الوطن» ٤ إصابات بينهم طفلة بحالة حرجة برصاص طائش بعد صدور نتائج التعليم الأساسي

حمص- نبال إبراهيم

ظاهرة إطلاق العيارات النارية العشوائية والطائشة عقب كل حالة فرح أو صدور نتائج امتحانات في محافظة حمص باتت مقلقة للغاية وتتفاقم يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام وغالباً ما تحول هذه الأفراح إلى أحزان في العديد من العائلات وما ينتج عنها من مآس وأتراح نتيجة لجهل وعدم وعي من يمارس هذه العادة السيئة والمقيتة، ومن شدة إطلاق العيارات النارية الطائشة من كل حدب وصوب الذي شهدته المحافظة عقب صدور نتائج امتحانات شهادة التعليم الأساسي أصيب ٤ مواطنين بينهم طفلة بحالة حرجة، علاوة على حالة الخوف والهلع الذي تسببه هذه الظاهرة بين العشرات من الأطفال وأهاليهم.

عشرات المناشدات وصلت إلى «الوطن» من أهالي المحافظة طالبت من خلالها الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة بشدة وحزم وعدم التساهل في قمعها وإنزال أشد وأقسى العقوبات بمن يرتكبها، مشددين على ضرورة اتخاذ كل الجهات الشرطية والأمنية الإجراءات والتدابير لمعالجة هذه الظاهرة باعتبارها باتت مطلباً اجتماعياً ملحّاً.

وبين مدير الصحة في حمص الدكتور مسلم الأتاسي لـ«الوطن» أن مشافي المحافظة استقبلت ٤ إصابات بطلقات نارية طائشة لمواطنين عقب صدور نتائج امتحانات التعليم الأساسي، موضحاً أنه تم استقبال الطفل خالد خلف غزارة بعمر ٨ سنوات جراء إصابته بطلق ناري طائش بالعضد في حي دير بعلبة، والطفلة لاريسا نائل الأصيل بعمر ١١ عام جراء إصابتها بطلق ناري عشوائي بالصدر في بلدة قطينة ووضعها الصحي حرج للغاية وهي حالياً بالعناية المركزة، كما تم استقبال سيدة مسنة بالعقد السادس من العمر إثر إصابتها بطلق ناري طائش بالكتف في حي المهاجرين، والمواطن غيث الصالح لإصابته بطلق ناري بالساق في حي الزهراء.

وأشار الأتاسي إلى أنه تم إجراء العمليات الجراحية اللازمة للمصابين الأربعة وقدمت لهم جميع الخدمات الطبية المناسبة لهم، لافتاً إلى أنه تم إسعاف الطفل خالد محو عمره ١٥ عاماً إلى مشفى الباسل بحي الزهراء جراء سقوطه من الطابق الرابع في حي عشيرة بعد معرفته برسوبه بالامتحانات وقيام الوحدات الشرطية بالتحقيق بملابسات الحادثة.

من جانبه أشار مدير التربية في حمص وليد مرعي لـ«الوطن» إلى أن عدد التلاميذ الناجحين بامتحانات شهادة التعليم الأساسي في المحافظة بلغ ٢٥٢٩٦ تلميذاً وتلميذة بنسبة نجاح وصلت إلى ٧٩,٤٨ بالمئة من أصل عدد المتقدمين الإجمالي البالغ عددهم ٣١٨٢٧ تلميذاً، على حين بلغ عدد التلاميذ الناجحين بامتحانات شهادة التعليم الشرعي ٤٣ تلميذاً وتلميذة بنسبة نجاح وصلت إلى ٧٩,٤٩ بالمئة من أصل عدد المتقدمين الإجمالي ١١٧ تلميذاً، وأكد مرعي حصول ٣ تلاميذ على العلامة التامة والكاملة بالمحافظة هم (التلميذ حسن محمد وهبي من مدرسة المتفوقين والتلميذة تالا محمد وجيه الحمود من مدرسة المتفوقين أيضاً والتلميذة نوار حسن طيبة من مدرسة سناء محيدلي)، لافتاً إلى تفوق ما يزيد على ١١ تلميذاً وتلميذة آخرين وحصولهم على علامة تفوق ٣٠٩٥ بالمحافظة.. ولفت إلى أن عدد المتفوقين كبير بالمحافظة بشكل عام وأن معظمهم من المدارس الحكومية.

> **مدير التربية: ٣ تلاميذ حصلوا على العلامة التامة ومعظم المتفوقين بالمحافظة من المدارس الحكومية**

قرى المنطقة الشرقية في السويداء عطشى

مدير الصيانة: الآبار بحاجة إلى صيانة ومخازين مستودعات قطع التبديل صفر

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت معاناة قرى المنطقة الشرقية من السويداء التي تقع على أطراف البادية تتفاقم نتيجة قلة مياه الشرب وبسبب ساعات الضخ القليلة من محطات الضخ التي تعتمد على مياه سدي الطيبة والمشنف بعد خروج آبار الدبابة من الاستثمار حيث أكد أهالي قرى وبلدات المشنف- العجيلات- طربا- أم رزاق- الرشيدة- دوما- عراجة في شكواهم لـ«الوطن» قلة مياه الشرب الواصلة عبر الشبكة إلى منازلهم واضطرارهم إلى شراء صهاريج المياه التي أثقلت كاهلهم وزادت من أعبائهم المادية.

بدوره مدير الصيانة والتشغيل في مؤسسة مياه السويداء سميح نصر أوضح لـ«الوطن» أن إشكالية قلة المياه ضمن قرى المنطقة الشرقية إنما يعود إلى اعتماد القرى على ضخ مياه سدي المشنف والطيبة حالياً مع قلة الضخ ضمن مشروع تجمع آبار الدبابة المؤلف من خمس آبار جرى حفرها وتجهيزها واستثمارها لإرواء قرى تلك المنطقة خصيصا حيث كانت تعمل جميعها قبل ١٠ سنوات، قدم الآبار والظروف الجيولوجية للمنطقة أديا إلى اهتراء قميص الكساء واهتراء البواري بالتزامن مع عدم إمكانية القيام بأعمال الصيانة بسبب وقوعها في المناطق الساخنة، الأمر الذي أدى إلى خروج ثلاث منها من حيز الاستثمار مع بقاء بئرين فقط ضمن التشغيل المحدود جداً للآبار، وهذا الأمر يعود إلى عدم استقرار التغذية الكهربائية لوقوع الآبار في نهاية شبكة التغذية الرئيسية فضلاً عن القطع الترددي الذي يحول دون التشغيل وإعادة الإقلاع وهو ما يجعل المياه المنتجة بحدها الأدنى والتي لا تكفي لتجميعها ومن ثم إعادة ضخها إلى قرى المنطقة وخاصة مع افتقار التجمع إلى مجموعة توليد، الأمر الذي يدفع العاملين على الآبار إلى تشغيل المضخات بالحد الأدنى من قوة التيار لعدم قدرتهم على إبقاء المنطقة من دون مياه وهذا يؤدي إلى احتراقها لأنها تعمل دون الظروف الطبيعية للتشغيل.

وأشار مدير الصيانة إلى أنه تم تشغيل البئرين بجهود أبناء العشائر التي تقطن تلك المنطقة والتي لا تدخل ضمن كادر العاملين في المؤسسة.

ولفت نصر إلى أنه في زيارة المحافظ الأخيرة إلى تجمع آبار الدبابة وجه بضرورة إعادة إصلاح وتشغيل الآبار المتعطلة من التجمع لتأمين المياه للقرى الشرقية التي باتت تعاني العطش وقلة مياه الشرب حيث تم التواصل مع المتعهد المسؤول عن عقد الصيانة والذي طالب بتغطية آلياته وحمايتها أمنياً إضافة إلى ضرورة تأمين مادة المازوت بالكميات المطلوبة لوصول الآليات من حفارات وسيارات خدمة إلى الموقع.

وأكد نصر أنه في حال إعادة إصلاح الآبار من إكساء وقمصان وغيرها فإن الإشكالية الأساسية التي ستواجهها المؤسسة هي عدم وجود التجهيزات الأساسية وخاصة الكابلات التي لا تتناسب أسعارها الحالية في حال محاولة شرائها مع الميزانية المرصودة لعمليات الإصلاح في المؤسسة.

وأشار إلى أن رصيد مستودعات مؤسسة المياه من التجهيزات كافة صفر لعدم وجود الكابلات والبواري والغاطسات والمضخات، الأمر الذي يدفع العاملين في قسم الصيانة إلى تأمين البدائل من البواري من شبكات أخرى مستعملة ولكنها قابلة للاستثمار كحل إسعافي لتبقى قضية الكابلات هي المعضلة الأساسية وخاصة مع ما تتعرض له الكابلات من سرقات، وهو الأمر الذي أدى إلى استنزاف مقدرات المؤسسة وتخسيرها مئات الملايين، وبعد محاولة التعويض عن تلك السرقات من رصيد المؤسسة الداخلي أدى الأمر إلى بقاء المستودعات فارغة والذي تلازم مع نقص الاعتمادات المخصصة للمؤسسة.

وأوضح نصر أن موازنة مؤسسة المياه خلال العام الحالي وصلت إلى ١٩ مليار لضمان أعمال الصيانة والحفر وتجهيز الآبار الجديدة وتوسيع الشبكات وشراء مضخات وغيرها إلا أن ما تم تأمينه والموافقة عليه لم يتجاوز خمسة مليارات و٤٠٠ مليون، وهو الأمر الذي حال دون قدرة المؤسسة على تغطية حاجة جميع الآبار على ساحة المحافظة سواء من صيانة أو إصلاح أو تجهيز وغيرها من الأعمال وجعل المؤسسة بحالة عجز.